

محاولة في إعادة بناء مفهوم التسامح في أفق فلسفي وسياسي من خلال رسالة التسامح لجون لوك

الشريف زروخي

• جامعة سطيف 2 cherifz@outlook.fr

تاريخ الارسال : 2019-06-06 تاريخ القبول: 2019-12-01 تاريخ النشر: 2019-12-28

المخلص : يسعى هذا المقال إلى مساءلة مفهوم التسامح مساءلة فلسفية من خلال رسالة التسامح للفيلسوف "جون لوك" بغية الوقوف على دور العقل الفلسفي ومسؤولياته التاريخية، لأنَّ العقل الفلسفي مطالب بالتموضع داخل الظواهر وممارسة النقد والتفكيك لفضح وتعرية القوى المنتجة للعنف، كما أنَّ العقل الفلسفي يملك قدرة نقل الثقافة من ضيق العنف إلى أفق التسامح والحوار والاعتراف، والعودة إلى "جون لوك" ضرورة فرضها الواقع اليوم، لأنَّه فيلسوف تأسيسي خاطب ضمير البشرية في كل زمان ومكان في محاولة منه لتأسيس ثقافة كونية تؤمن بالاختلاف والتعدد، كما تؤمن بضرورة ضبط العلاقة بين ما هو ديني وما هو مدني.

الكلمات المفتاحية : التسامح، الدين، الدولة، المواطنة، الحوار، النقد.

Philosophical reflection on the concept of tolerance

Astract— In this article, we try to hold the concept of tolerance to philosophical accountability through the message of tolerance of the philosopher John Locke because the philosophical mind is required to be placed within phenomena and to exercise criticism and disassociation to expose the productive forces of violence. The philosophical mind has the ability to transfer culture from the narrowness of violence to tolerance and dialogue Recognition, and John Locke founding philosopher addressed the conscience of humanity at all times and places in an attempt to establish a global culture believes in diversity and diversity.

Key words: tolerance ; religion; state; citizenship; dialogue ;criticism.

تمهيد استشكالي:

إنَّ الزمن الذي نعيش فيه زمن المحن البشرية، زمن فشل العقل بكل أصنافه وأنواعه: ولعلَّ من مظاهر الاخفاق الرهيب نشير إلى بعض الظواهر في زمن يعتقد أننا تقدمنا في التاريخ وصار بإمكاننا السيطرة على أنانيتنا وعلى غرورنا العقلي، الصراع الديني، العنف السياسي، الاقصاء الفكري، الانغلاق الثقافي، البراغماتية على حساب القيم الإنسانية، ازدواجية المعايير، الحروب التقنية، احتكار المعرفة، التوظيف الأيديولوجي للدين، التقنية، المعرفة، مأسسة الجهل، تزيف الوعي من خلال خوض حروب باسم الديمقراطية، باسم العلمانية، باسم حقوق الإنسان، باسم الإنسانية على حساب الإنسان، هذا على مستوى التشخيص المفاهيمي.

أما على مستوى الواقع المعاش فيمكننا الإشارة إلى: الحروب الدينية: حروب الردة في العالم الإسلامي، الحروب بين الكاثوليك والبروتستانت أكثر من ثلاثين سنة في العالم الغربي، الحربين العالميتين الأولى والثانية، أحداث 11 سبتمبر، الحرب على العراق، الحرب على سورية، الحرب على ليبيا، الحرب على داعش، الحرب على الأقلية المسلمة في بورما، إلى أين تصير البشرية اليوم؟ ضاع الحلم الموعود ولم يلتزم عقل الحداثة بتحقيق السعادة، فتحوّلت السعادة إلى ألم مضاعف، إنَّ عزاء البشرية اليوم في اعتقادنا يكمن في ضرورة العودة إلى الفلاسفة التأسيسيين، أمثال الانجليزي "جون لوك John Locke" (1632-1704م) والفرنسي "فولتير Voltaire" والسويسري "جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau" (1712-1778م) والألماني "إيمانويل كانط Emmanuel Kant" (1724-1804م)، لأن هؤلاء فكروا في أفق كوني شاعرين بمسؤولياتهم كمتقنين ومفكرين وفلاسفة اتجاه مجتمعاتهم واتجاه البشرية جمعاء. لهذا سنحاول التساؤل عن جدوى التفكير فلسفياً في مفهوم التسامح اليوم؟ وهل التفكير مع جون لوك في ظاهرة العنف التاريخي يساعدنا على فهم ظاهرة العنف الذي تعيشه المجتمعات المعاصرة؟ وكيف يمكن للفلاسفة مساعدة مجتمعاتنا على التحول من ضيق العنف إلى أفق الحوار والعيش المشترك في ظل الاختلاف والتنوع؟

للامساك بهذه الإشكاليات سننطلق من فرضيتين ونسعى في تحقيقهما طيلة هذا التحليل، الفرضية الأولى: تنبني على أنّ التفكير فلسفياً في ظاهرة العنف يمكننا من فهم القوى المنتجة له، أما الفرضية الثانية فتتأسس على اعتبار أنّ الفيلسوف يمكن أن يساعد المجتمعات على العيش المشترك في أفق المواطنة العالمية. وسنعمد بعض المناهج في مقارنة موضوع التسامح فلسفياً، وسنقوم باستدعاء بعض نصوص "جون لوك" واستنطاقها في أفق رهانات العصر واشراطات النص التاريخية، فهي مقارنة تأويلية تجعل نصوص "جون لوك" تستجيب لأفق القارئ ولكنها لا تلقي أفق الفيلسوف.

أولاً: في حدود العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة المدنية:

يعتبر "جون لوك" من أكبر الفلاسفة الذين عملوا بروح مسؤولة على محاولة فهم الأسباب الحقيقية لظاهرة العنف والتطرف، لهذا وجدناه يطرح الأسئلة الحقيقية، أسئلة تجعل الكل يشعر بأنّه مسؤول من موقعه، فالسياسي مسؤول لأنّه لا يعرف حدود سلطته ورجل الدين هو الآخر مسؤول لأنّه لا يعي دوره الحقيقي، كما أنّ المفكر مسؤول لأنّه لم يسع في بناء الوعي القادر على التفكير عبر المسافات، ف"لوك" اهتم بظاهرة الصراع الديني والعنف المترتب عن ذلك الصراع خاصة في إنجلترا، والمعروف على "لوك" هو تعرضه للعنف من قبل السلطة الحاكمة، وهي سلطة مستبدة، فكان أن سافر -لوك- إلى هولندا ليكتب رسالته المشهورة: "رسالة في التسامح la lettre sur la tolérance"⁽¹⁾.

والدليل على مظاهر الاضطهاد والتضييق على حرية الفكر هو كتابة "لوك" رسالته باللاتينية في (1689 م) دون أن يظهر عليها اسمه، وفيها ركز على التسامح الديني رافضاً استغلال الدين في الفضاء العمومي، كما رفض ممارسة أية سلطة دنيوية باسم الدين، واقترح ضرورة وضع حدود فاصلة بين السلطة الكنسية والسلطة المدنية، لأنّ تداخل السلطتين واقتراب رجل الدين من رجل السياسة واندماجهما كان من أسباب العنف والتطرف وكل مظاهر الفساد، لهذا نجده يرفض أن تتبنى الدولة دين معين، لأنّ حقيقة الدولة لا تتأسس على الحقيقة الدينية وإنما على حقوق المواطنين السياسية والاجتماعية والطبيعية⁽²⁾.

والتسامح الديني يعني عدم تبني الدولة لأي دين، لا شكلا ولا مضمونا، وهذا لا يعني محاولة الغاء الدين وإقصائه من حياة الناس، وإنما عدم تبني آراء دينية في شؤون سياسية، بحكم أنّ الظاهرة السياسية ظاهرة مشتركة، في حين الظاهرة الدينية ظاهرة فردية،⁽³⁾ لكن هذه المواقف عرضت "لوك" لجملة من المضايقات والانتقادات مما اضطره إلى إعادة كتابة نص ثان حول التسامح في (1690م)، ونص ثالث في (1692م)، وفي هذه النصوص يقر "لوك" بأنّ دلالة مصطلح التسامح لا تلتقي والاعتقاد في الحقيقة المطلقة، بحكم أنّ الاعتقاد في المطلق هو أقرب إلى الدوغما منه إلى التسامح الحقيقي، وهذا يفيد بأنّ "لوك" أراد أن يعيد بناء دلالة مفهوم التسامح لا بمعناه الديني السائد وإنما بمعناه الفلسفي والسياسي.

ويكون بهذا -لوك- قد مهد لفكرة تحول البشرية من التسامح الديني إلى التسامح السياسي، لأنّ التسامح بمعناه الديني لم يتمكن من تقليص الدوائر المنتجة للعنف بقدر ما ساهم في اتساعها، في حين الدلالة التي يقدمها "لوك" للتسامح بمعناه الفلسفي والسياسي هي التي تمكن الشعوب من تقليص دوائر العنف وتؤسس للتعایش في ظل المختلف والتعدد العقدي والديني، كما أنّ التسامح بمعناه الديني قد ساهم في إنتاج ما يسمى بعلم اللاهوت المسيحي الذي هو بدوره ساهم في بلورة مفهوم دوغمائي للدين وللتدين، لأنّه اهتم بتحديد مميزات المؤمن وصفاته عبر سلوكيات وطقوس، وفي المقابل حدد صفات ومميزات الكافر أو غير المؤمن، وبهذا الاجراء يكون قد أبداع معايير لتصنيف الناس، وكأنّ الإيمان ينبغي أن يمر عبر اللاهوت المسيحي، وإذا لم يمر عبر الكنيسة صار إلحادا وخروجا عن الملة والدين الحقيقي⁽⁴⁾.

وهذه الدلالة (اللاهوتية) لا تعبر عن حقيقة التسامح بقدر ما تعبر عن اللاتسامح، لأنّ التسامح الحقيقي هو الذي يتأسس على منطق احترام الآخر المغاير في مستوى الرؤية والاعتقاد والتصرف والتفكير وأساليب العيش، إنّه ببساطة قبول المختلف كما هو دون محاولة اختزاله في قوالب لغوية أو سلوكية معينة، فكل محاولة من هذا القبيل تخرج صاحبه من دائرة التسامح وتجعله على حافة اللاتسامح، فالتسامح يقتضي الاعتراف بالآخر وثقافته المغايرة وبجنسه وبعرقه وبانتمائه دون تحقير ولا إقصاء، لكن ليلبغ الفرد هذا المستوى من التسامح أو تبلغ المجتمعات هذا

المستوى من التسامح فينبغي العمل على تنشئة الأفراد على منطق الاختلاف والتعددية والثقافة النقدية في إطار إيتيقي يضمن للجميع حق الاختلاف والتباين دون الاعتقاد في امتلاك الحقيقة.

إنَّ "جون لوك" الفيلسوف التأسيسي والمجدد قد انتبه إلى ضرورة الخروج بمفهوم التسامح من دلالاته السلبية التي اكتسبها من الفضاء الديني كما شاع عند "كالفن" Calvin إلى دلالاته الفلسفية والسياسية، لهذا عمد إلى تتبع المفهوم في مختلف الأديان بما في ذلك التوراة والإنجيل والإسلام ليكتشف أنَّ الأمر رهيب حد لا يطاق، فكل الأديان في نظره توظف اللاتسامح بدل التسامح، لأنَّها تدور في فلك علم العقيدة أو اللاهوت الذي يفترض معايير إذا توفرت في الفرد صار مؤمنا وإذا لم تتوفر صار كافرا، والخروج عن الدين يقابل بالعقاب أو بالنبذ اجتماعيا وإما بالقتل كأقصى مظاهر النبذ والإقصاء، وفعلا تم تكفير العلماء والفلاسفة باسم علم اللاهوت الإسلامي أو علم اللاهوت المسيحي، والشواهد الدالة على ذلك في التاريخ كثيرة، فمثلا تم نبذ "غاليليو Galileo Galilei" (1564-1642م) وقتل "جيوردانو برونو Giordano Bruno" (1583-1600م)، وإقصاء "ابن رشد" (1126-1198م) وتكفيره، وإعدام "الحلاج" (858م-922م)، والظاهرة لم تقتصر على ثقافة دون أخرى وإنما هي ظاهرة عرفت كل المجتمعات وفي كل الأزمنة⁽⁵⁾.

ثانيا: الفيلسوف والخروج من ضيق العنف:

إنَّ العودة إلى النصوص التأسيسية هو الرهان الذي نراهن عليه للخروج من حالة الاحتباس الفكري الذي صرنا إليه، ومن حالة القصور العقلي الذي نعانيه، ومن العجز النفسي الذي يسيطر علينا، إنَّ عزاءنا اليوم يكمن في قدرة الفلاسفة على العودة إلى مرحلة ما قبل التسامح، إنها عودة عبر الانتروبولوجيا (Anthropologie) التي تسمح للباحث الإمساك بالأسباب الفعلية والفاعلة لظاهرة العنف بكل أشكاله، بعيدا عن الوصفات الأيديولوجية التي ساهمت في تعميق المشكلة، عندما تقوم بإصاق العنف بثقافة وتنفيه عن أخرى.

لهذا اللجوء للفلاسفة ما هو إلا محاولة للبحث عن مكان محايد يتخذ نفس المسافة من كل الثقافات وكل المجتمعات وكل الأديان، فالفيلسوف يقول لنا أنَّ كل الثقافات كانت متعصبة ومارست العنف، فقد عرفت أوروبا المسيحية ما يعرف بمحاكم التفتيش وهي رمز للاضطهاد

والتضييق على الحريات والعقل الحر، كما عرفت الثقافة الإسلامية ظاهرة التكفير فقد كفر "ابي حامد الغزالي" بعض الفلاسفة أمثال: "الفارابي" و"ابن سينا"، كما نبذت الثقافة الإسلامية "ابن رشد" ورمته بالانحراف والخروج عن دين الحق⁽⁶⁾.

وكل الممارسات التي مورست ضد العقل وضد الفكر الحروضد المختلف ما هي إلا تعبير عن ضيق في الافق الثقافي، وهو أفق محكوم بدوغما (Dogma) احتكرت الحقيقة وتنكرت لغيرها، وبأيدولوجيا (Idéologie) زيفت الوعي وسلبته حق الخروج من ذاته ليلتقي ذوات مغايرة، فالدوغما تعبير عن ثبات وضع ورفض كل محاولات تغييره أو إصلاحه، وهذا ينسحب على الدوغما التي سيطرت على التاريخ الكنسي لأوروبا، فبمجرد ظهور حركات الإصلاح في القرن السادس عشر تم فك الرباط بين الكنيسة والواقع الذي تنتمي إليه، فخرج المجتمع الأوروبي من ذاته إلى ذات مغايرة وهي ذات برجوازية ليبرالية ستصنع التاريخ الكوني، مما يعني أن خروج المجتمع من سلطة الدوغما الدينية أو السياسية مرهون بتحرير الوعي من كل الخرافات والأساطير على الطريقة "الديكارتيّة"⁽⁷⁾ أو الطريقة "البيكونية"⁽⁸⁾، تلك الأوهام التي تقبع في ما وراء الوعي وهي قوى لا معقولة ينبغي وعي أشكال حضورها وتأثيرها في رؤيتنا للعالم⁽⁹⁾.

إن لحظة تشكل الوعي بخطورة الأوهام التي صارت دوغما موجّهة لرؤيتنا، هي نفسها اللحظة التي ستسير فيها البشرية في التاريخ من المطلق إلى التسامح بكونه إنساني، لكن فعل الخروج يقتضي عقل جريء قادر على تفكيك الوضع وإعادة بنائه على أصول عقلانية، وهذا العمل هو الذي قام به "جون لوك" في رسالته حيث بدأ بتفكيك ظاهرة التدين الكنسي ليقف عند حقيقة الممارسات الدينية المزيفة لكنها تدعي الحقيقة، ف"لوك" لاحظ بأن كل الفرق الدينية تدعي الحقيقة وتتهم باقي الفرق الدينية بالهرطقة والبعد عن الدين الحقيقي، ومثل هذه التصرفات لا تعبر عن التدين الحقيقي وإنما هي تكشف عن أنانية ورغبة في التسلط على الغير لكن تحت غطاء ديني، وحب السيطرة والتسلط يعتبرها "لوك" أمور طبيعية ينبغي تهذيبها، فعبر الحب يمكن السيطرة على الأنانية، لأنّ الحب مرهون بالغير، فحب الله يغنينا عن الكثير من الشهوات ويوجه رغباتنا في خدمة غيرنا، والتجرد من فضائل الحب والخير والتواضع يخرجنا من مملكة الحق ويرمي بنا في مملكة التعاسة، والخروج مشروط بمعرفة حقيقة الدين، يقول لوك: "الدين الحق لم يتأسس من أجل

ممارسة الطقوس ولا من أجل الحصول على سلطة كنسية، ولا من أجل ممارسة القهر، ولكن من أجل تنظيم حياة البشر استناداً إلى قواعد الفضيلة والتقوى"⁽¹⁰⁾.

المؤمن الحقيقي هو الذي يملك القدرة على تطهير نفسه من الشهوات والرغبات وتربيتها على الفضيلة وحب الغير، لأنَّ الاهتمام بتطهير الذات وخالصها الروحي سيؤدي بنا إلى الاهتمام بالغير والعمل على خلاصه، لكن إذا كان الإنسان غير صادق مع نفسه فيصعب عليه أن يكون نموذجاً لغيره في الإيمان، وهنا يتساءل "لوك": كيف يمكن للذين يقومون بممارسة العنف أن يكونوا مدافعين عن الدين الحق أو متحدثين باسمه؟⁽¹¹⁾.

ويجب إنَّ الدين الحق لا يسمح بممارسة الظلم ضد من لم يلتزم بتعاليمه ويمارس طقوسه، بل الدين الحق هو فضاء يضمن لمخالفه كل الحقوق وكل الحريات ولا يسمح بالاعتداء عليها، لكن الواقع الذي يتحدث عنه "لوك" مختلف تماماً، لأنَّه اكتشف أنَّ هناك من يمارس كل أنواع الرذيلة والفساد الأخلاقي باسم الدين، حيث يتم التركيز على الممارسات الطقوسية دون التركيز على السلوكيات والأفعال وما يترتب عنها من شرور ومآسي وإيذاء الغير، فلا يتم محاسبة المنحرفين أخلاقياً في حين يتم محاربة الأديان المخالفة، فالدين الحقيقي يحثنا على ضرورة محاربة الانحلال الأخلاقي ولا يحثنا على نبذ الأديان المغايرة، لكن واقع الأمر عكس ذلك يتم اختلاق حروب عداوية بين الأديان حتى وإن كانت توحيدية رغم اتفاقها في البعد الأخلاقي وهذا يدخل في دائرة تزيف وتشويه حقيقة الأديان.

يرفض "لوك" استعمال العنف والقوة لإكراه الناس على دين معين أو معتقد ما، فالدين الحقيقي لا يسمح بتعنيف الناس وإجبارهم على معتقد وطقوس معينة، لكن يجيز استعمال أدوات بديلة مثل الحوار والإقناع وهذا هو منهج الأنبياء والرسل، فالأنبياء والرسل في نظره كانوا مؤدبين بجنود من السماء لكنهم لم يلجئوا للعنف ولا حثوا عليه، بل كانت رسالتهم السلام الدائم لكل الإنسانية. يقول: "إنَّ التسامح بين أولئك الذين يعتقدون عقائد مختلفة في أمور الدين يتسق تماماً مع العهد الجديد الذي أتى به السيد المسيح، كما يتماشى مع مقتضيات العقل الإنساني الحق"⁽¹²⁾.

وعلى هذا المنوال ينبغي الانتباه إلى قيمة التسامح اليوم، لكن "جون لوك" ينهنا إلى أمر خطير وهو إمكانية ارتكاب جرائم في حق الإنسان باسم التسامح أو باسم الدين الحق، فالصنف الأول يلجأ إلى العنف تحت غطاء المحافظة على المصلحة العامة، وهذا ما يقوم به رجال السياسة المستبدون تحت لواء الطاعة للحاكم، أما الصنف الثاني فهم الأرثوذكسيون الذين يمارسون العنف ضد المعتقدات المغايرة بدعوى الدفاع عن الدين وحمايته من التشويش الذي يمارسه العقلانيون الذين يدعون إلى ممارسة فعل التأويل، فقد تلجأ بعض الفرق الدينية إلى توظيف بعض النصوص الدينية لشرعنة العنف وتبريره تحت لواء الاخلاص لله، والأرثوذكسية ليست خاصة بثقافة معينة وإنما هي صفة توفرت عليها كل الثقافات قديمها وحديثها، ولتجنب كل هذه المزالق يدعوننا "لوك" إلى ضرورة التمييز بوضوح ودقة بين الفضاء السياسي والفضاء الديني، يقول: "ينبغي التمييز بدقة ووضوح بين مهام الحكم المدني وبين الدين، وتأسيس الحدود الفاصلة والعادلة بينهما، وإذا لم نفعّل هذا فلن تكون هناك نهاية للخلافات التي ستنشأ على الدوام"⁽¹³⁾.

إنّ هذه النتيجة التي توصل إليها "لوك" ما هي إلاّ محصلة دراسته للعلاقة بين الدين والسياسة، فكلما تحالفاً إلاّ وحدثت انحرافات خطيرة كان من نتائجها العنف بكل أشكاله، لهذا ضرورة التمييز بين السلطتين يبدأ من تحديد ماهية كل سلطة في عملية رسم الحدود بينهما من جهة وتحديد أشكال التفاعل من جهة ثانية، فماهية الدولة تكمن في أنها تجمع بشري تأسس على مصلحة مشتركة، وهي الحفاظ على الحقوق الطبيعية والمدنية في إطار التوافق، هذه الحقوق والواجبات تم تأسيسها في شكل قوانين ملزمة لكل أفراد المجتمع، والإخلال بها يؤدي إلى اضطراب المجتمع وعدم تماسكه، لهذا قوة الدولة تكمن في مدى التزام أفرادها بالقوانين المنظمة والالتزام يقتضي تشكيل الوعي بقيمة الالتزام بتلك القوانين وبخطورة التمرد عليها، والالتزام صار مؤشراً من مؤشرات المواطنة (La citoyenneté) في أي مجتمع، فإذا انخفضت درجة الالتزام ضعف الشعور بالمواطنة والانتماء.

وإذا كانت الدولة المدنية (Etat civil) نتاج عقد تشاركي فإن السلطة مطالبة بضرورة تطبيق القوانين بكل صرامة على الجميع دون تمييز حتى على من يطبق القانون ينبغي أن يخضع لسلطة القانون ويمثل لها، لكي تضمن الاستقرار واستمرار المجتمع في التطور، ولكي يستطيع

الحاكم تطبيق القانون ينبغي أن يستمد مشروعية حكمه من مواطنيه وإرادتهم، وعليه أن يسخر كل السلطات المدنية في خدمة مصالح الناس ورعايتها وتطويرها وتنميتها كلما اقتضت الحاجة، ولا ينبغي أن تمتد إرادة السلطة السياسية إلى الجانب الروحي أو الخلاص الديني، وقد لخص لنا "لوك" جملة الاعتبارات التي لا تسمح للسلطة المدنية والسياسية التدخل في قضايا الدين وهي:

أولاً- الخلاص الروحي(الديني) ليس من صلاحية السلطة السياسية ولا من صلاحية السلطة الدينية، لأنَّ الحاكم ليس مفوضاً من الله كما كان يعتقد(الحكم التيوقراطي)، فالله في نظر "لوك" لم يمنح هذه السلطة لأية جهة كما لم يكلف إنسان بهذه المهمة، لأنَّه لا يجوز أن يفرض الله دينه بالقوة على الناس، كما لا يعقل أن يمنح الناس مثل هذه السلطة لحاكم ليقوم بدور الله في الأرض، وبحكم أنَّ الإنسان يتمتع بكامل الحرية فلا يعقل أن يرهن مصيره بيد غيره، كما أنَّ الاعتقاد هو موضع الاقتناع العقلي والاطمئنان النفسي⁽¹⁴⁾، وليس مجرد طقوس ظاهرية تمارس، يقول: "إنَّ جوهر الدين الحق وقوته يكمنان في القدرة على اقتناع العقل اقتناعاً جانياً شاملاً، كما أن الإيمان لا يصبح إيماناً دون اعتقاد"⁽¹⁵⁾، إذا الاعتقاد ينبغي أن يتأسس على قناعة وعلى يقين في الله، أما الممارسات الطقوسية فلا تعبر عن تدين حقيقي فقد تعبر عن نقيض ذلك.

ثانياً- دور السلطة المدنية هو الحكم على الممارسات السلوكية ومراقبتها في أطر قانونية ومؤسسية، ولا ترقى الرقابة إلى درجة مراقبة الاعتقاد، لأنَّ الاعتقاد أمر باطني وهو موضع الاقتناع العقلي، والعقل لا يرضى بالضغوطات الخارجية لتغيير قناعته، وهذا لا يمنع السلطة السياسية من محاولة توجيه سلوكات الناس عبر التربية والوعظ والحجج العقلية، لكن لا يرقى الأمر لحد التدخل في معتقدات الناس، يقول: "إنَّ سلطة الحاكم لا تمتد إلى تأسيس أية بنود تتعلق بالإيمان أو بأشكال العبادة استناداً إلى قوة القوانين. ذلك أنَّ القوانين تفقد سلطتها إذا لم تقرن بالعقوبات"⁽¹⁶⁾. فالسلطة المدنية مطالبة بتطبيق القوانين والسهر على ذلك، لأنَّ عدم تطبيق القوانين والتساهل في تطبيقها أو تطبيقها بمحابة، يؤدي إلى ضعف الدولة ومن ثم تفكك المجتمع وتأخره.

ثالثا- قدرة الحكام على اقناع الناس لا تكسبهم حق العناية بخلاصهم الروحي، وحتى وإن افترضنا أن هناك دين واحد لمجتمع معين، فهذا بدوره يؤدي إلى حروب بين المجتمعات، لأن فرض دين معين يعني أن باقي الأديان مزيفة، وهذا من شأنه يفضي إلى أن هناك مجتمع يملك الحقيقة وغيره لا يملكها، ومثل هذه الثقافة تؤدي إلى العنف بين المجتمعات وتزيد في تباعد المسافات بدل تقليصها، لهذا الحل يكمن في تحييد السلطة المدنية عن الشأن الديني لتمكين من خلق إمكانات التعايش بين أفراد المجتمع الواحد في إطار الحقوق والواجبات والمواطنة، والتعايش الكوني في أفق إنساني.

وبعدما حدد "لوك" ماهية الدولة المدنية وبين حدود السلطة السياسية ينتقل ليحدد ماهية السلطة الدينية وحدودها، فالسلطة الدينية (Autorité religieuse) والمجسدة في الكنيسة ما هي إلا فضاء تلتقي فيه جماعة لعبادة الله، لكن هذا اللقاء قائم على حرية الاعتقاد رغم وحدة السلوك والطقوس الممارسة، وهذا لا يعني أن الانتماء لمعتقد يخضع لسلطة الوراثة فكل فرد له كامل الحرية والإرادة في الانتماء أو عدم الانتماء لمعتقد ديني أو طائفة دينية معينة، واختيار الانتماء مبني على أمل الخلاص، لكن إذا اكتشف الفرد أخطاء في الممارسة الدينية لتلك الفرقة أو تناقضا في الرؤية فينبغي أن تترك له كل الحرية للخروج منها، لأن الاعتقاد أمر فردي لا جماعي، والجماعة الدينية لا تملك الحق في التشريع للحياة المدنية رغم أنها تملك الحق في تنظيم مؤسساتها الدينية.⁽¹⁷⁾ وكل مؤسسة دينية تملك سلطة فرض قوانينها على من اختارها بحرية، لأن عدم الالتزام بالقوانين سواء في المؤسسة الدينية أو السياسية يؤدي إلى الفوضى. لكن يرفض "لوك" فرض تأويلات رجل الدين على معتنقي ذلك الدين، بكونها الفهم المطابق للمقاصد الإلهية، فمثل هذه التصرفات لم ترد في الأديان الحقيقية، كما لا يجوز للسلطة الدينية ممارسة العقاب مهما كان شكله ومهما كان نوعه، لأن غايتها تتجاوز الغايات الدنيوية.

والسلطة الدينية يمكنها اعتماد وسائل بديلة عن القوة والتعسف مثل النصيحة والحوار والإقناع، وإذا لم تفلح تلك الوسائل في رد المنحرفين قد تلجأ إلى النبذ الاجتماعي كأقصى عقاب، ولكن هناك طرائق بديلة مثل التسامح، لكن ما حقيقة التسامح وماهي حدوده؟ السلطة الدينية وبحكم الواجب مطالبة بعدم استغلال أتباعها أو مريديها لأية غرض مادي كان، كما أنها وبحكم

واجب التسامح مطالبة بالسماح لأي إنسان أراد الدخول أو الخروج من الدين متى شاء، ولا ينبغي أن تمارس ضده لا العنف المعنوي ولا العنف المادي، ولا يجوز في رأي "لوك" استخدام العنف من طرف إنسان إلا إذا كان ردا على عنف غير مشروع، كما أنّ واجب التسامح لا يسمح بالحقد على غير المنتسبين لنفس الدين أو الفرقة الدينية، لذلك ينبغي احترام الحقوق المدنية (Droits civils) لكل فرد وعدم المساس بها مهما كان اعتقاده ومهما كان انتماؤه، ولا ينبغي معاقبة المنحرفين دينيا حتى وإن كنا نحرص على مصالحهم من منطلق خوفنا على مآلاتهم الأخروية، وهذا ما يطلق عليه "جون لوك" بالتسامح بين الأفراد والتسامح بين المعتقدات الدينية، لهذا كل سلطة دينية مطالبة بمراعاة السلام والعدالة والصدقة، كما أنّ الأفراد مطالبون بمراعاة تلك القيم والفضائل فيما بينهم⁽¹⁸⁾.

ويذهب "لوك" أبعد في تحليله لطبيعة الصراعات الدينية باسم الدين الحق، ليصل إلى قناعة وهي أنّه لا يجوز لأي دين كان احتكار الحقيقة، كما لا يجوز اقضاء الأديان المغايرة بدعوى أنّها أديان محرفة أو تم تشويهها، لأنّ كل الأديان تلعب نفس الدور عندما تركز الحقيقة في رؤيتها وفي تصورهما، لهذا يؤكد "لوك" على أنّ أعنف الناس هم أولئك الذين يدعون الدفاع عن الله وعن دينه الحق، لأنّه إذا توفرت لهم القوة ومنحت لهم السلطة تنكروا للفضائل من تسامح ومحبة ومارسوا أبشع أنواع العنف، أما إذا سلبوا القوة فإنهم ينزعون إلى العيش بسلام مبشرين بالتسامح والعدالة، ولوضع حد لمثل هكذا تصرفات يرى "لوك" ضرورة احترام الحقوق المدنية من قبل السلطتين الدينية والمدنية وعدم استعمال العنف باسم الدين، والتاريخ أثبت بأنّ الدين لا يمكن أن ينتشر بحد السيف، ولا بمنطق القوة والإكراه.

وكلما مضى "لوك" في تحليله كلما أكد على ضرورة عدم تدخل السلطة الدينية في الحياة المدنية، لأنّ هناك تمايزا واضحا بين السلطتين من حيث الغايات والأهداف، وأيّة محاولة للخلط بينهما تؤدي إلى العنف المنفلت الذي يصعب السيطرة عليه، لهذا كل الأديان وكل الفرق الدينية مطالبة برفع شعار التسامح والمحبة مع المختلفين دينيا، ويتأسف "لوك" من تصرفات العامة، فعندما يسيء الجار لجاره أو يقوم أحد بإتلاف ممتلكات العامة ويأتي فعل لا أخلاقي مثل السرقة أو الزنا فلا يثور أحد ضد هذه السلوكيات بدعوى أنّه حر، ولكن إذا لم يؤدي فرد الطقوس الدينية

أو منع أبناءه من تأديتها تثار ثائرة الجميع لحد الذعر والغضب، ويصبح الكل مهياً للانتقام من تلك الجرائم، هذا يعني أن رجال الدين لم يقوموا بدورهم على ما يرام، وهو النصح والتوجيه وتقليل دوائر العنف من خلال تربية الناس على الاعتراف بالعقائد المختلفة، لهذا لا ينبغي وضع القوة في يد رجال الدين فهذا شأن السلطة السياسية⁽¹⁹⁾.

يقر في حديثه عن علاقة السلطة الدينية بالسلطة السياسية "لوك" بأن السلطة الدينية كانت خاضعة لمؤثرات السلطة السياسية وليس العكس، فرجال الدين كانوا يغيرون قوانين الإيمان بسهولة ويكيفونها حسب مزاج الحكام، خاصة في إنجلترا في عهد "هنري الثامن" و"إدوارد السادس" و"ماري" و"إليزابيث"، محاولين فرض تصور معين للإيمان متجاهلين بأن الإيمان يقتضي الحرية، لكن هذا لا يعني أن السلطة الدينية قادرة على تأسيس دولة مدنية، فكل المجتمعات رغم أنها مزجت ثقافتها بتعاليم دينية إلا أنها ظلت محافظة على نظامها القديم، وحتى المسيح لم يؤسس دولة وإنما علم الناس الفضائل الأخلاقية وكيف ينبغي أن يعيشوا الحياة في إطار الاحترام والتسامح المتبادل، كما أنه لم يمل على الناس شكل الحكم السياسي الذي ينبغي إتباعه، لأن الإنسان هو السلطة العليا والمطلقة للتشريع، لكن هذا لا ينفي عنه الطبيعة الاجتماعية التي تقتضي العيش المشترك (Vivre ensemble) وفق رؤية معينة يتم تأسيسها⁽²⁰⁾.

ولكي يستمر المجتمع السياسي لابد على الحاكم من أن لا يتسامح مع المواقف والأفكار المضادة للإنسانية، كما لا ينبغي عليه التسامح مع رجال الدين الذين لا يتسامحون مع الأديان الأخرى، كما لا ينبغي التسامح مع من ينكرون وجود الله، لأن إنكار الله على مستوى الفكر قد يسهم في تفكيك وحدة المجتمع⁽²¹⁾. ولكن هذا لا يعني اجبار الملحد عن دين معين، لأن الدين الحقيقي قائم على مبدأ الحرية، لهذا ضرورة تطبيق مبدأ العدالة، فكل المجتمعات التي تسود فيها العدالة هي مجتمعات متماسكة ومستقرة، أما المجتمعات التي يسودها الظلم فهي أقرب إلى الحروب والاضطرابات، فكل ظلم يولد أفكاراً مناضلة ضده، و"لوك" يرى أن أغلب الصراعات تحدث تحت غطاء ديني، لكن حقيقة تلك الصراعات لادينية وإنما سببها الاضطهاد والظلم، فالقهر هو أكبر قوة يمكن أن تجمع وتوحد الناس⁽²²⁾.

إذن التسامح بمعناه الفلسفي صار ضرورة اليوم، لأنّ الدلالة التي يعطيها "لوك" لمصطلح التسامح يمكن استغلالها في مساعدة مجتمعاتنا اليوم على الخروج من أزمة الصراعات بكل أشكالها الدينية والسياسية والعرقية والفكرية، بحكم أنّ التسامح الحقيقي يتأسس على مبدأ الاعتراف المتبادل بالحق في التنوع والاختلاف في الرؤية، لهذا دلالة التسامح بمعناها الفلسفي هي تعبير عن تحول وتطور وتغير في معنى التسامح الذي بدأ دينياً داخل فضاء محدد، لكن إذا خرجنا من دائرة الفضاء الديني نقع في نقائص التسامح من عنف وإرهاب وتطرف، ولا شك أنّ التحول الذي عرفته المجتمعات الغربية خاصة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وهو عصر أطلقت عليه عدة تسميات: عصر العقل، التنوير (Lumières)، الأنوار، الحداثة (La modernité)، الإنسان، النقد، الثورات المعرفية والتقنية، وغيرها من التسميات، كان لهذا التحول تأثير كبير على دلالة التسامح، لأنّ البشرية كانت تتجه صوب الحرية والعقلنة والمساواة وحقوق الإنسان والكونية، والمواطنة العالمية (Citoyenneté mondiale).

الخاتمة:

- إنّ العودة إلى الفيلسوف "جون لوك" بكونه فيلسوف تأسيسي تساعدنا على فهم ظاهرة العنف العالمي باسم الدين، لأنّ الفيلسوف يملك الجرأة على نقد الظاهرة وتفكيكها من الداخل والكشف عن القوى الفاعلة والتي لا تفصح عن ذاتها إلاّ عبر النقد المسؤول.
- نهنا جون لوك إلى ضرورة إعادة بناء العلاقة وضبطها بين السلطة الدينية والسلطة السياسية لتجنب العنف باسم امتلاك الحقيقة.
- الدولة المدنية لا ينبغي أن تتأسس على أرضية لاهوتية ولا على منطق التسيير المشترك للشأن السياسي والاجتماعي بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وإنما تتأسس على منطق العدالة الاجتماعية في اطار تكافؤ الفرص للجميع.
- التحول من ضيق العنف والإقصاء إلى أفق الحوار والاعتراف مرهون بإعادة تأسيس الثقافة على مبدأ الاختلاف والتعدد والتنوع.

- نحن بحاجة إلى التواصل مع الفلاسفة التأسيسيين ونصوصهم لفهم الواقع المأزوم في أفق تاريخي معقلن.

الاحالات والهوامش:

- 1- جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبوسنة، تقديم ومراجعة مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط1، 1997، ص07
- 2- جوزيف لوكليز، تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2009م، ص19.
- 3- جون لوك، رسالة في التسامح، مصدر سابق، ص07.
- 4- المصدر نفسه، ص08.
- 5- المصدر نفسه، ص12.
- 6- المصدر نفسه، ص12.
- 7-René Descartes, Discours de la méthode, pour bien conduire sa raison, et chercher la vérité dans les sciences, Libro, Flammarion, paris, 2013. P22-44
- 8- F. Bacon, *Novum Organum* (1620), Introduction, traduction et notes par M. Malherbe et J.-M. Pousseur, Paris, PUF (Epiméthée), 1986.p145-167
- 9- جون لوك، رسالة في التسامح، مصدر سابق، ص14.
- 10- المصدر نفسه، ص19.
- 11- المصدر نفسه، ص20.
- 12- المصدر نفسه، ص23.
- 13- المصدر نفسه، ص23.
- 14- Paul Ricœur, la critique et la conviction, Calmann-Lévy, Paris, 1995, p20-37.
- 15- جون لوك، رسالة في التسامح، مصدر سابق، ص25.
- 16- المصدر نفسه، ص26.
- 17- المصدر نفسه، ص28.
- 18- المصدر نفسه، ص33.
- 19- المصدر نفسه، ص38.
- 20- المصدر نفسه، ص52.
- 21- المصدر نفسه، ص57.
- 22- المصدر نفسه، ص60.